العلاقات المصرية– الأمريكية 2001 – 2007

فارس تركي محمود

مدرس مساعد / مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 إلى دفع واشنطن لإجراء عملية مراجعة شاملة لعلاقاتها الخارجية وبخاصة لتلك التي تربطها مع الدول العربية، كما عمدت واشنطن إلى إعادة جدولة وتحديد أولوياتها بالشكل الذي ينسجم ويتفق مع أهدافها ومطالبها الجديدة والتي يأتي على رأسها عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وما يسمى بـ (مكافحة الإرهاب). وكانت القاهرة من المحطات المهمة قي المنطقة العربية التي يجب أن تتوقف عندها واشنطن إذا أرادت النجاح لسياستها الجديدة، والتي يوليها صانع القرار الأمريكي اهتماماً خاصاً وذلك لان مصر اكبر دولة عربية، وتتمتع بثقل سياسي واقتصادي لايستهان به في المنطقة، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز وأهميته الإستراتيجية. إن هذه المعطيات والحقائق هي التي دفعتني للكتابة عن العلاقات المصرية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ضمن هذا البحث الموسوم: (العلاقات المصرية – الأمريكية 2001 – 2007).

لقد تم تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة محاور، نحاول في التمهيد إعطاء ملخص للعلاقات المصرية الأمريكية منذ نشأتها في القرن التاسع عشر وحتى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين مركزين على ابرز المحطات والأحداث والمراحل التي مرت بها تلك العلاقة. أما المحور الأول فانه يتناول المستوى السياسي لعلاقات البلدين بعد أحداث سبتمبر 2001 وما طرأ على ذلك المستوى من توترات وخلافات، وكيف انعكس ذلك بشكل واضح على العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي توترت هي الأخرى وبخاصة فيما يتعلق بقضية المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر وهو ما سيتم تناوله في المحور الثاني المخصص للعلاقات المصرية – الأمريكية في مستواها الاقتصادي. أما المستوى العسكري للعلاقات بين الجانبين فسوف يتم التطرق إليه في المحور الثالث الذي يسلط الأضواء على العلاقات العسكرية بين البلدين ومدى أهميتها، وتأثرها وتأثيرها بما لحق المستويات الأخرى من تغيير.

وفي الحقيقة أن هذا البحث اعتمد بشكل أساسي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وذلك لكون موضوع البحث من الموضوعات المعاصرة والتي لا تزال أحداثها تتفاعل لحد الآن من جهة، وعدم

وجود دعم كافً للباحثين عموماً من اجل السفر والاطلاع لتعويض النقص في المعلومات من جهـة أخـرى. وفي الختام أتقدم بجزيل الحمد والشكر لله رب العالمين على إنجاز هذا البحث، كمـا أتقـدم بالشـكر لكـل من أعانني وقدم لي يد المساعدة والله ولي التوفيق.

تمهيد

تعود العلاقات المصرية– الأمريكية إلى ثلاثينيات القرن التاسع عشـر حيـث بـدأت هـذه العلاقات بشكل رسمي في عام 1832 عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قنصـلية من اجل متابعة مصالحها التجاريـة في مصـر[1] وعلـى الـرغم مـن أن هـذه العلاقـات كانـت علاقات تجارية بالدرجة الأولى خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ألا أنهـا لم تخل من بعض الاهتمام السياسي بمصر والشرق الأوسط عموما،هذا بالإضافة إلى عمل البعثات التبشيرية، كما استمرت الولايات المتحدة في مساعيها للتوسط في النزاعات التي كانت تنشب بين مصر وبريطانيا بين الحين والأخر. ومع تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة عمومـا ازدادت أهمية مصرفي السياسة الخارجية الأمريكية ونتيجة لذلك قامت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عام 1922 برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في مصر، وكثفت من دورهـا التبشـيري والثقـافي وعملت على تعزيز نفوذها الاقتصـادي والاسـتثماري مـن خـلال إبـرام عـدد مـن الاتفاقيـات التجارية مع مصر، وتأسيس فروع لشركات أمريكية فيها[2].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945 وانقسام العالم إلى معسـكرين متنافسـين وبـروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية وزعيمة للمعسكر الغربي ازدادت أهمية منطقة الشـرق الأوسط بشكل كبير وأصبحت من أكثر المناطق الحيوية التي تسعى القـوى العالميـة للسـيطرة عليها نظرا لما تتمتع به من ثروة نفطية هائلة وموقع جغرافي متميز،وبناء علـى ذلـك سـعت الولايات المتحدة لزيادة نفوذها وتكثيف تواجدها في هذه المنطقة. وقد أدركـت واشـنطن منـذ وقت مبكر أن تحقيق هذا الهدف يستوجب منهـا تقويـة علاقاتهـا مـع مصـر والعمـل علـى جعلها – إن استطاعت – تابعة لها اقتصاديا وسياسـيا وعسـكريا نظـرا لكونهـا–أي مصـر– تمثل أحد أهم المفاتيح التي يمكن من خلالها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. وعند قيام ثورة 23 تموز / يوليو 1952 في مصر كانت الولايات المتحدة تتابع مسار وتطور الأحداث في

ذلك الحين وتعمل على احتواء النظام المصري الجديد وتطويعه بالشكل الذي ينسجم مع أهدافها ومخططاتها خاصة وانه كان هناك خشية كبيرة لدى الساسة الأمريكان من أن يتجه هذا النظام– باعتباره نظام ثوري تحرري– إلى التحالف مع موسكو. وقد انعكست هذه الخشية الأمريكية على طبيعة علاقاتها مع مصر خلال الأيام والأشهر الأولى لثورة تموز/ يوليو، حيث اتسمت هذه العلاقات بالتذبذب وعدم الاستقرار، فبعد أن تعهدت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا والبنك الدولي بتقديم المساعدة إلى مصر لتمويل مشروع السد العالي عادت وسحبت تعهدها مما دفع الحكومة المصرية إلى تأميم قناة السويس هذا التأميم الذي كان السبب الرئيسي لوقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وقد عملت الولايات المتحدة خلال هذا العدوان على وقف القتال من خلال العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تدهور العلاقات المصرية–الأمريكية منذ منتصف الخمسينات فان واشنطن كانت حريصة على تقوية علاقاتها مع مصر ويبدو أنها نجحت في ذلك إلى حد ما، فقد جاء في تقرير لمجلس الأمن القومي الأمريكي إن العلاقات المصرية–الأمريكية وبحلول نهاية الخمسينات كانت قد شهدت تحسنا واضحا، واستمر هذا التحسن خلال فترة رئاسة كنيدي (JOHN KENNEDY) (1961–1963) على الرغم من بعض الخلافات حول اثنتين من الأزمات الدولية وهي أزمة الكونغو وأزمة كوبا، حيث أن إدارة كنيدي كانت حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر. إلا أن هذا المسار الطبيعي للعلاقات بين الطرفين لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما شهدت هذه العلاقات تدهورا كبيرا خلال حكم الرئيس جونسون (LYNDON JOHNSON) (1963–1968) وصل إلى حد قطع العلاقات بين الطرفين في حزيران / يونيو 1967 وذلك بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم (إسرائيل) أثناء حرب حزيران، فضلا عن بعض القضايا الخلافية الأخرى منها إدانة مصر للتدخل الأمريكي في فيتنام،ودورها القيادي في حركة عدم الانحياز وحرب اليمن[3].

لقد استمرت هذه القطيعة بين الطرفين حتى نهاية حكم الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970 لتبدأ بعدها مرحلة جديدة بسمات وخصائص جديدة وسياسة خارجية مختلفة عن تلك التي كانت متبعة سابقا ونقصد بها المرحلة التي تولى فيها أنور السادات الحكم 1970–

1981، وقد انعكس هذا التغيير بشكل واضح على العلاقات بين القاهرة وواشنطن حيث بدأت حدة التوتر تخف بشكل تدريجي وظهر هناك ميل لدى الحكومة المصرية الجديدة للتعاون مع الولايات المتحدة وقد ترسخ هذا الميل بشكل اكبر بعد حرب تشرين الأول 1973 وأصبح بمثابة إستراتيجية تتبناها السياسة الخارجية المصرية انطلاقا من اعتقاد السادات بان 99٪ من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة وإنها الدولة الأقوى والأكثر نفوذا على مستوى العالم والطرف الوحيد الذي يستطيع التأثير على (إسرائيل) وإنهاء الصراع العربي– الصهيوني بطريقة سلمية. وقد أعطى ذلك الفرصة لواشنطن لربط مصر بها عسكريا واقتصاديا ومكنها من أن تلعب دورا واضحا في دفع مصر إلى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي أنهت الصراع بين مصر والكيان الصهيوني وأخرجت مصر من الصف العربي. وبدأت واشنطن منذ ذلك الحين بتزويد مصر بمساعدات اقتصادية وعسكرية، وعملت جاهدة من اجل ربطها بأهدافها ومخططاتها الإستراتيجية الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مقفلة لصالح النفوذ الأمريكي وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير أثناء حكم الرئيس أنور السادات[4].

وفي عهد الرئيس حسني مبارك الذي تولى الحكم بعد اغتيال السادات في اكتوبر 1981 استمرت العلاقات المصرية – الأمريكية تسير بشكل طبيعي واستمر التعاون الوثيق بين الطرفين في مختلف المجالات. إلا أن الفلسفة التي تبناها الرئيس مبارك في رسم وصياغة السياسة الخارجية المصرية وعلاقات مصر مع مختلف القوى والأطراف الإقليمية والدولية تختلف إلى حد ما عن تلك التي كانت في عهد الرئيس أنور السادات، حيث أن الرئيس مبارك حرص على إعادة شيء من التوازن لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة ومع غيرها من القوى العالمية، وإصلاح الخلل الذي لحق بتلك العلاقات، والتعامل مع الولايات المتحدة على أنها إحدى أهم القوى المؤثرة إقليميا ودوليا لكنها ليست الوحيدة كما كان الأمر في عهد السادات.ووفقا لهذا التصور سارت العلاقات المصرية– الأمريكية خلال عقد الثمانينات بشكل متوازن وطبيعي عنوانه الرئيس التعاون الوثيق والتطابق في الرؤى والمصالح بخطوطها العريضة مع وجود بعض الاختلافات في التفاصيل. وقد كانت هناك بعض القضايا التي أدت

إلى حدوث شيء من التوتر في العلاقات بين الحين والأخر مثل الدعم الأمريكي المطلق للكيان الصهيوني وغض النظر عن اعتداءاته المتكررة، وتوجه مصر نحو إقامة علاقات قوية وطبيعية مع الاتحاد السوفيتي وأوربا، فضلا عن دول العالم الثالث المؤثرة، إضافة إلى تبني القاهرة لسياسة خارجية تهدف إلى عودة مصر للصف العربي. وعلى أية حال استمرت العلاقات الأمريكية–المصرية خلال الثمانينات قوية ووثيقة ثم وقعت بعض الأحداث مثل الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي ودخول العالم مرحلة القطب الواحد لتنتقل على إثرها العلاقة من مرحلة العلاقة الوثيقة إلى مرحلة شبه التحالف[5].

استمرت هذه المرحلة تحكم العلاقات بين الطرفين طيلة عقد التسعينيات، حيث اتسم هذا العقد بالتقارب الكبير بين القاهرة وواشنطن، والتطابق شبه التام في الرؤى والتوجهات والسياسات التي تبناها البلدان تجاه مختلف القضايا التي واجهتهما سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. وقد ظهر هذا التقارب والتعاون الوثيق بين الطرفين خلال حرب الخليج الثانية 1991، وكيف أدى التعاون المصري– الأمريكي إلى تكوين وشرعنة التحالف الدولي الذي تولى مهمة إخراج العراق من الكويت، كما ظهرت أهمية مثل هذا التعاون وفاعليته في تحريك عملية السلام والمفاوضات العربية– (الإسرائيلية) ودفعها إلى الأمام وذلك بنجاح كلٍ من القاهرة وواشنطن في عقد مؤتمر دولي للسلام والمتمثل في مؤتمر مدريد الذي انعقد في تشرين الأول / أكتوبر 1991. وعندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الصومال 1992–1993 قدمت مصر لها الدعم والإسناد، كما أعطت مصر أكثر من مرة موافقة فورية لعبور مجموعة من حاملات الطائرات الأمريكية عبر قناة السويس. هذا فضلاً عن اللقاءات والزيارات المتبادلة بين الطرفين طيلة عقد التسعينيات وعلى أعلى المستويات، والتي أثمرت عن إنشاء وتأسيس عدد من الأطر والهيكليات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي تهدف إلى تطوير وتقوية العلاقات بين الجانبين ومنها: ما يسمى (بالحوار الاستراتيجيStrategic dialogue) والمقصود به أن يقام على مستوى مؤسسي وبصورة منتظمة حواراً بين الطرفين يتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك وقد تم تدشين هذا الحوار في عام 1995، ومبادرة (مبارك– الـ غور AL GORE) أو اتفاقية المشاركة وهي تمثل

البعد الاقتصادي للعلاقات المصرية– الأمريكية، والمناورات والتدريبات العسكرية المشتركة وهي تمثل البعد العسكري. وخلاصة القول إن العلاقات المصرية – الأمريكية وصلت خلال عقد التسعينيات إلى مستوى من التعاون الوثيق لم تصل إليه من قبل وكانت هذه العلاقات مرشحة لان تصل إلى ما هو ابعد من هذا المستوى لولا أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على العلاقات المصرية–الأمريكية

المستوى السياسي

لقد كان لإحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 تأثير كبير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث دفعت هذه الأحداث واشنطن إلى إجراء مراجعة وإعادة نظر شاملة بعلاقاتها وسياستها الخارجية وصلت في بعض الأحيان إلى حد الانقلاب الجذري، وإدراج حلفاء الأمس ضمن قائمة الأعداء كما حصل مع المملكة العربية السعودية في الفترة المحصورة بين عامي 2001–2003. أما نصيب مصر من هذه المراجعة فهو الأخر كان كبيراً فهي وان لم يتم إدراجها كدولة معادية إلا أنها بالتأكيد لم تعد– كما كانت خلال عقد التسعينيات– الحليف غير الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، ولم تعد العلاقات بين القاهرة وواشنطن تتمتع بدفء العقد المنصرم، خاصة وان قائد المجموعة التي نفذت هجمات سبتمبر 2001 وأربعة من أفرادها كانوا يحملون الجنسية المصرية[6]. وعلى الرغم من قيام مصر باستنكار وإدانة هجمات سبتمبر وتعاونها بشكل تام مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص مكافحة ومحاربة الإرهاب سواء من حيث تقديم الدعم والإسناد المباشر أو من حيث توفير المعلومات الأمنية والاستخباراتية[7]، إلا أن ذلك لا ينفي حدوث تغيير كبير في العلاقات المصرية – الأمريكية، ولا يقلل من حجم ومدى هذا التأثير. فانطلاقاً من فلسفة الرئيس الأمريكي جورج بوش (BUSH) والتي تبناها بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001 والقائلة بان (من ليس معنا فهو ضدنا) كان على الحكومة المصرية أن تتحمل

أعباء إضافية، وتتعامل مع ملفات جديدة بدأت تبرز كنقاط ساخنة في سياق العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وهي ملفات مزعجة ومقلقة للتركيبة السياسية الحاكمة في مصر.

فطوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم كانت العلاقات بين الطرفين علاقات قوية ووثيقة جداً، والسبب في ذلك يعود إلى التوافق والتطابق في وجهات النظر بين القاهرة وواشنطن حول القضايا الأكثر تأثيرا في تلك العلاقات، مع وجود بعض الخلافات حول عدد من القضايا الهامشية والغير مؤثرة. إلا أن هذه القضايا الهامشية انتقلت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتأخذ مكان الصدارة وتصبح من ابرز العوامل المؤثرة سلباً وإيجابا في العلاقات المصرية – الأمريكية، ونقصد بها مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي التي طرحتها الإدارة الأمريكية بعد أيلول / سبتمبر 2001 على العديد من الأنظمة العربية ومن ضمنها مصر واعتبرت الالتزام بها وتطبيقها العامل الأبرز الذي يحدد طبيعة العلاقات بين واشنطن وتلك الأنظمة. لذلك فليس من قبيل الصدفة أن تكون أول قضية تؤدي إلى حدوث توتر كبير في العلاقات المصرية – الأمريكية بعد عام 2001 هي قضية مرتبطة إلى حدٍ كبير بمشروع الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية والمقصود بها قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، البالغ من العمر 63 عاماً، والذي يعد من أبرز الأصوات في مصر مطالبةً بالإصلاح السياسي ودفاعاً عن الحقوق الديمقراطية. ويعمل سعد الدين إبراهيم أستاذاً لعلم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفي عام 1988 أسس "مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية" وظل يديره منذ ذلك الحين إلى أن أغلقته الحكومة المصرية في يونيو/ حزيران 2000. ويضم برنامج المركز عدداً من القضايا المتنوعة من قبيل حقوق الأقليات وتمكين المواطنين من التمتع بكامل حقوقهم، ورصد الانتخابات[8]. وفي تموز / يوليو عام 2002 حكمت محكمة أمن الدولة العليا المصرية بحبس سعد الدين إبراهيم سبع سنوات؛ بتهمة اختلاس الأموال وتشويه صورة مصر في الخارج، وتلقى معونات أجنبية بدون موافقة الحكومة المصرية. وقد أثار هذا الحكم حفيظة المسئولين الأمريكيين فبعد ساعات من الحكم استدعى مسؤولون السفير المصري في الولايات المتحدة نبيل فهمي وأبلغوه غضب الإدارة الأمريكية من الحكم المصري. وتصاعدت الاحتجاجات بعدما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الرئيس الأمريكي أرسل إلى نظيرة المصري رسالة احتجاج أبلغه فيها

معارضته تقديم مساعدات إضافية احتجاجا على الإدارة المصرية لقضية سعد الدين إبراهيم[9]. كما أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستعرقل أو تحدد أية مساعدات مستقبلية لمصر، وفي شهر آب / أغسطس من العام 2002 طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونغرس الموافقة على مساعدة إضافية قدرها (200) مليون دولار لمساعدة (إسرائيل) والأردن، ولم يطلب مساعدة إضافية لمصر بل شدد على أن أية مساعدة إضافية مرهونة بإعادة النظر بقضية سعد الدين إبراهيم[10].

فضلاً عن ملف الإصلاح السياسي كانت هناك بعض القضايا التي تصنف ضمن قضايا الخلاف أو الاختلاف بين القاهرة وواشنطن ومنها انتقاد مصر المستمر لسياسة (إسرائيل) تجاه الفلسطينيين، وموقفها المعارض للحرب على العرق والتي كانت الإدارة الأمريكية تعد العدة لها في ذلك الوقت، إضافة إلى تردد واشنطن في إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع القاهرة، فضلاً عن الاختلاف حول ملف السودان ومخاوف مصر من تقسيمه وتأثير ذلك على مياه النيل، ومما زاد من قلق الحكومة المصرية عدم دعوتها لحضور توقيع اتفاقية السلام (اتفاقية مشاكوس) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي وقعت في نيروبي في الخامس والعشرين من تموز/ يوليو عام 2002، حيث ذكرت بعض الصحف المصرية أن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لاستبعاد مصر من المفاوضات السودانية تتمثل في رغبتها بالسيطرة على النفط غير المكتشف في السودان[11]. لذلك فقد أعلنت الحكومة المصرية أن وحدة السودان خط أحمر لايمكن تجاوزه، وأعلنت رفضها لأي محاولة للقفز فوق دورها أو إبعادها عن القضية السودانية، وأعلنت أنها طرف أساسي فيها، ولن تسمح بتجاوز دورها وقامت بفتح خطوط اتصال مع الحكومة السودانية، والحركة الشعبية، والأمريكيين، والأوروبيين، وبعض الدول الأفريقية مثل كينيا، وإن كانت أمريكا قد واصلت ممارسة ضغوطها على كل الأطراف والجهات لإكمال الجولة. وكان لقاء وزير الخارجية المصرية احمد ماهر مع المبعوث الأمريكي للسودان جون دانفورث (June Danforth) هو أهم اللقاءات في القضية السودانية، حيث سبق هذا اللقاء تقرير مهم رفعه المجلس المصري للشئون الخارجية المصرية حول قضية جنوب السودان إلى ماهر قبل لقاء دانفورث، وعرض هذا التقرير أهمية

وإستراتيجية العلاقات المصرية– السودانية، ووضع التقرير تقييماً لتقرير دانفورث الذي رفعه إلى الرئيس بوش وسبل التعامل المصري مع قضية الجنوب. وفي لقاء ماهر– دانفورث أكد ماهر على حرص مصر على وحدة السودان، والعمل مع جميع الأطراف لتحقيق السلام في السودان، وشدد ماهر للمبعوث الأمريكي على أن مصر طرف رئيسي في القضية السودانية وليست مجرد مراقب، وقال: "لا أحد يستطيع تهميش دورها أو اغتصابه منها"، وإن كان دانفورت قد قابل ذلك بتصريحات كان فيها إشارة إلى أن مسيرة مشاكوس مستمرة في اتجاهها. ويبدو أن القاهرة أرادت أن تسمع من دانفورث عن حقيقة وطبيعة الموقف الأمريكي في السودان وحقيقة توجهاته، وتوصل له رسالتها حول القلق المصري إزاء ما تم الاتفاق عليه بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والخرطوم في مشاكوس، وأعلن ماهر أن دانفورث أكد له أنه ليس لواشنطن أجندة أخرى سوى مساعدة الشعب السوداني ليبقي موحدًا، وقال: "إن مصر توافق على هذا الموقف الأمريكي ما دام مؤيدًا لوحدة السودان، مع تأكيده أن مصر لن تسمح بأي اعتبارات تعيق دورها في العمل من أجل وحدة السودان ورفضها المطلق لتهميش دور مصر"[12].

وعلى الرغم من الزيارة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك إلى واشنطن في آذار / مارس 2002 والتي كان من ضمن أهدافها تخفيف حدة التوتر بين البلدين[13] فقد بقي التوتر يمثل السمة الأبرز للعلاقات المصرية – الأمريكية طوال عام 2002 واستمر حتى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله في التاسع من نيسان / ابريل عام 2003، حيث تراجعت بعد هذا التاريخ حدة التوتر بين الطرفين وعادت العلاقات– ظاهرياً– إلى سابق عهدها، والسبب في ذلك لايعود إلى التوافق أو التطابق في وجهات النظر بل يعود إلى أن إساءة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد نيسان 2003 لم يعد خياراً مطروحاً أمام الأنظمة العربية لان تكلفته أصبحت باهظة جداً ولا تستطيع أية دولة عربية تحملها. لذلك لم يكن أمام الحكومة المصرية سوى أن تبذل ما بوسعها من اجل استرضاء واشنطن وإزالة أو تجاهل أسباب الخلاف معها. وكما ذكرنا سابقاً فان من أهم أسباب الخلاف والتوتر بين القاهرة وواشنطن خلال الفترة المحصورة بين عامي 2001-2003 هي مشاريع الإصلاح السياسي التي تنادي بها الإدارة الأمريكية، لذلك فان الحكومة المصرية حرصت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

على مجاراة المطالب الأمريكية في هذا المجال، حيث عملت على توسيع دائرة الحريات السياسية، والممارسة الديمقراطية، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية فظهرت في داخل مصر بعض الأصوات المطالبة بالتغيير والإصلاح كان أبرزها صوت رئيس حزب الغد أيمن نور. وكدلالة على تحسن العلاقات المصرية – الأمريكية قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بزيارة مصر في أيار / مايو 2003 حيث التقى بالرئيس حسني مبارك وبحث معه عدد من القضايا أهمها العلاقات الثنائية، ومكافحة ما يسمى بـ (الإرهاب)، وخطة خارطة الطريق. وفي مقابلة مع تلفزيون النيل قال الرئيس الأمريكي (ن مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية سيكون جيداً... وإنها علاقات تبادل منفعة ومصالح مشتركة واعتقد انه من مصلحتنا الحفاظ على علاقات قوية مع مصر وأنا عازم على فعل ذلك)[14]. كما ظهر هذا التحسن في الميدان الاقتصادي حيث كانت مصر ثاني اكبر متلقي للمساعدات الأمريكية عام 2003، وفي العام 2004 ابرم البلدان اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة وهي ما سيتم تناولها عند الحديث عن المستوى الاقتصادي للعلاقة.

وكما ذكرنا سابقاً فان هذا التحسن في العلاقات لم يكن بأية حال من الأحوال تحسن حقيقي مبني على أسس واقعية ومتفق عليها من قبل الجانبين، بل كان رد فعل للاحتلال الأمريكي للعراق أي وفقاً لمبدأ الانحناء للعاصفة. لذلك فما أن هدأت العاصفة وما أن بدأ المشروع الأمريكي بالتعثر في العراق وتحول العراق إلى مستنقع تغرق فيه الولايات المتحدة الأمريكية يوماً بعد يوم، حتى عادت العلاقات المصرية – الأمريكية لتدخل مرحلة جديدة من التوتر والانكماش، وكانت حدة هذا التوتر تتناسب بشكل عكسي مع التزامات مصر فيما يخص الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبشكل طردي مع تزايد حجم المشاكل التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق، ووفقاً لهذا التوصيف يصبح توتر العلاقات المصرية – الأمريكية أمراً حتمياً ولا مفر منه. وبالفعل فان وضع الولايات المتحدة الأمريكية السيء في العراق ساهم بشكل أو بأخر في تخفيف الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية فيما يخص الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وما أن شعرت الحكومة المصرية بذلك حتى بدأت بالتراجع عن الهامش البسيط للحريات الذي سمحت به– مكرهة – بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وكما

كانت أول قضية أدت إلى توتر العلاقات بين القاهرة وواشنطن بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 هي قضية تمس الإصلاح السياسي والحريات، كذلك كانت أول قضية أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين بعد احتلال العراق.

لقد ظهر هذا التوتر بشكل واضح في أعقاب خطاب الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" عن حالة الاتحاد في الثالث من شباط /فبراير 2005 حيث طالب الرئيس الأمريكي مصر والسعودية بإصلاحات سياسية وديمقراطية تسمح بالمشاركة السياسية وخص النظام المصري بالقول انه كما كانت مصر سباقة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط فإنه يأمل أن تكون سباقة أيضا في تحقيق الديمقراطية.. ووقتها بدت هذه التصريحات في الدوائر الرسمية المصرية كأنها بمثابة "ضغوط خارجية" ومن الدولة العظمى التي تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية تقدر بما قيمته 1100 مليون دولار أمريكي سنويا.. ووقتها أيضا لم ترتح القيادة السياسية المصرية لتوقيت تلك التصريحات الأمريكية ألتي جاءت بعد شهور قليلة من ميلاد حركة كفاية في 22 أيلول /سبتمبر 2004 والتي أعلنت في مظاهرات نزلت إلى الشارع معارضتها العلنية للتمديد لولاية خامسة للرئيس مبارك مدتها ست سنوات، ومعارضتها أيضا "لتوريث" الحكم لابنه جمال. وفي الشهر ذاته أي شباط 2005 قام وزير الخارجية المصرية احمد أبو الغيط ومدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان بزيارة واشنطن من اجل تخفيف حدة التوتر من جهة، والتمهيد لزيارة الرئيس المصري حسني مبارك للولايات المتحدة الأمريكية والتي كان من المقرر أن يقوم بها في آذار / مارس 2005 من جهة أخرى، ولأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية – الأمريكية ترفض واشنطن بدبلوماسية استقبال الرئيس مبارك، وقد كان لهذه الضغوط الأمريكية اثر كبير في إقدام الحكومة المصرية على تعديل المادة 76 من الدستور للسماح بإجراء انتخابات رئاسية تعددية ومباشرة بين أكثر من مرشح لمنصب رئيس الجمهورية[15]. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قوبلت بترحاب كبير من الأوساط الرسمية والإعلامية الأمريكية إلا أن ما جاء بعدها وما ترتب عليها – إضافة إلى تفاقم الورطة الأمريكية في العراق – أدى إلى حدوث تدهور خطير في العلاقات بين واشنطن والقاهرة.

حيث إن الحكومة المصرية وعلى الرغم من تعديلها للمادة 76 من الدستور إلا أنها لم تكن جادة في ترجمة هذا التعديل إلى واقع ملموس بل عملت على إجهاضه وإفراغه من محتواه من خلال استخدام وسائل الضغط والترهيب ضد من رشحوا أنفسهم في الانتخابات الرئاسية لعام 2005 كما حصل في قضية المعارض المصري أيمن نور، أو من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات واستخدام العنف والقوة ضد المنافسين للحزب الوطني الحاكم في الانتخابات البرلمانية للعام ذاته كما حصل مع جماعة الإخوان. وفيما يخص قضية أيمن نور– الذي كان ابرز منافسي الرئيس مبارك في انتخابات 2005– فقد تسبب إلقاء القبض عليه من قبل السلطات المصرية على خلفية اتهامه بالتزوير وتلقي أموال من الخارج بإثارة غضب الإدارة الأمريكية والكونغرس[16]، ومما زاد من الغضب والاستياء الأمريكي ما شهدته الانتخابات البرلمانية من تلاعب وتزوير واستخدام للعنف من قبل السلطات المصرية[17].

وبناءً على ما تقدم فقد شهدت الأعوام 2006 و2007 تدهوراً متزايداً في العلاقات المصرية – الأمريكية، حيث أخذت الإدارة الأمريكية تدرس بشكل جدي تخفيض أو إلغاء كافة المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر بعد أن تزايدت مطالبة عدد من أعضاء الكونجرس للإدارة الأمريكية بعدم مكافأة نظام الرئيس مبارك على قيامة بقمع الحريات ومطاردة المعارضة، وأن استمرار المساعدات الأمريكية يعتبر مكافأة مالية سخية من دافعي الضرائب الأمريكيين لنظام حكم غير ديمقراطي، بل إن بعض المصادر المطلعة أكدت أن ما يؤخر صدور مثل هذا القرار هو الأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط والوضع السيء للولايات المتحدة في العراق إضافة إلى ظهور إيران كقوة إقليمية مؤثرة[18]. كما تعرضت الحكومة المصرية لحملة صحفية شاركت فيها أهم الصحف والمجلات الأمريكية التي انتقدت بشدة الأوضاع الداخلية في مصر تحت عناوين دالة، مثل النيويورك تايمز التي نشرت مقالا تحت عنوان (الديمقراطية في مصر) والواشنطن بوست (النظام في مصر يواصل قمع معارضيه) والنيوزويك والتايم (ظل الفرعون المهيب) و(هل من إصلاح في بلد الفرص الضائعة)[19]، بل إن صحيفة "واشنطن بوست" طالبت في افتتاحيتها في آذار/ مارس 2005 الرئيس بوش بالتدخل لمنع الرئيس المصري حسني مبارك من تمديد حكمه الديكتاتوري –

حسب تعبيرها– لفترة خامسة تستمر ست سنوات[20]. وفي أيار/ مايو 2007 زار السفير الأمريكي في مصر فرانسيس ريتشاردون (Francis Ricciardone) الإسكندرية ومما جاء في حديثه (إن عدد من أعضاء الكونغرس طالبوا بقطع المعونة المالية عن مصر وذلك بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان وافتقادها للإصلاح السياسي...)[21]. ويبدو أن هذا الحديث للسفير لم يكن سوى تمهيداً للقرار الذي اتخذه الكونغرس في نهاية عام 2007 والذي ينص على تعليق حوالي 100 مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر[22] إلى أن تستجيب الحكومة المصرية لثلاثة طلبات أساسية هي: إغلاق الأنفاق على الحدود المصرية– الإسرائيلية والتي يتم من خلالها تهريب الأسلحة إلى غزة وإسرائيل، إعادة تأهيل وتدريب الشرطة المصرية للتعامل مع مسائل حقوق الإنسان، الفصل بين ميزانية وزارة العدل والقضاء المصري. وقد رفضت الحكومة المصرية هذه الشروط واعتبرتها تدخلاً في الشؤون الداخلية[23]. وهكذا ومع انتهاء عام 2007 وصلت العلاقات بين القاهرة وواشنطن إلى درجة كبيرة من التدهور، إلا أن ذلك لا يعني حدوث أي تغيير جذري أو استراتيجي في سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر بسبب الوضع الإقليمي المعقد والهش والذي لا يحتمل اتخاذ قرارات بهذا المستوى من الأهمية والخطورة.

المستوى الاقتصادي

يعتبر الجانب الاقتصادي واحداً من أهم جوانب العلاقة الإستراتيجية بين القاهرة وواشنطن وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً بالجانب السياسي لتلك العلاقة. وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة منذ فترة طويلة، إلا أنها لم تأخذ أبعادا أكثر عمقاً إلا في عقد السبعينات وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) حيث بدأت مصر تتلقى مساعدات ومعونات اقتصادية من الولايات المتحدة وأصبحت ثاني اكبر متلقي للمعونات الأمريكية بعد (إسرائيل)، حيث يبلغ إجمالي المعونات الاقتصادية السنوية لمصر حوالي (2115) مليون دولار[24]. وتأخذ المعونة الاقتصادية عدة أشكال أهمها (200) مليون دولار لبرنامج الاستيراد السلعي من الولايات المتحدة، و (200) مليون دولار نقداً، والباقي يتم استثماره في مشروعات مختلفة[25]. وقد استفادت مصر من هذه المعونة في

بناء وتأهيل البنية الأساسية، وفي توفير السلع والأغذية، فضلاً عن الموارد المالية المباشرة[26]. إلا أن الكثير من الخبراء والمهتمين وجهوا انتقادات عديدة لهذه المعونة من حيث مدى جدواها الاقتصادية ومدى إسهامها الحقيقي في بناء الاقتصاد المصري خاصة وان الجانب الأمريكي كبل هذه المعونة بشروط مجحفة تؤدي في نهاية المطاف إلى عودة غالبية تلك الأموال إلى الولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى، فضلاً عن الثمن السياسي الباهظ الذي يجب على القاهرة أن تدفعه من مواقفها وسياستها الخارجية وبالشكل الذي يتوافق مع أهداف واشنطن واستراتيجيتها في المنطقة.

وإذا كانت القاهرة قد تمكنت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من دفع هذا الثمن الباهظ، إلا أنها عجزت عن مجاراة وتلبية المطالب الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لأن هذه المطالب– ممثلة بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي– أصبحت تمس بل وتهدد التركيبة السياسية للنظام المصري. وقد أدى ذلك– وكما ذكرنا سابقاً– إلى حصول توتر في العلاقات السياسية بين البلدين، وبما أن الميدان الاقتصادي هو الميدان الأكثر تأثرا بمدى تحسن أو تدهور العلاقات المصرية– الأمريكية، لذلك كان لابد لهذا التوتر أن ينعكس بصورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبكلام أدق فانه ينعكس على قضية المساعدات والمعونة الأمريكية لمصر أما الأوجه الأخرى للعلاقات الاقتصادية كالتبادل التجاري والاستثمارات فإنها لم تتأثر كثيراً. ففي شهر آذار/ مارس من العام 2002 وخلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى واشنطن أعلن وزير التجارة الأمريكي دونالد ايفانز (Donald Evanes) إن تشكيل المجلس الاقتصادي المصري– الأمريكي سيعلن قريبا وان أول اجتماع له سيعقد في القاهرة قبل شهر حزيران/ يونيو 2002، كما قام الرئيس الأمريكي بوش بتكليف وزير خارجيته كولن باول (Collin Paul) بإعلان مبادرة جديدة تستهدف زيادة الفرص الاقتصادية والتعليمية في الشرق الأوسط[27]، وفي العاشر من كانون الأول / ديسمبر 2004 أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي بوش تشكيل المناطق الصناعية المؤهلة بالاتفاق مع مصر أو ما يعرف باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) (Qualified Industrial Zones) والتي تشمل سبع مناطق صناعية تقع

حول القاهرة والإسكندرية وقناة السويس، وسوف تساعد هذه الاتفاقية على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[28]. ويتزايد بصورة مطردة حجم التبادل التجاري بين مصر وأمريكا، حيث يتوجه ما نسبته 45.3٪ من الصادرات المصرية إلى أسواق الولايات المتحدة كما إن مصر تحصل على 21.2٪ من وارداتها من الولايات المتحدة[29]، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2004 من 3.3 مليار دولار إلى 8.3 مليار بنسبة زيادة 16٪. وزادت الصادرات بنسبة 8٪ من 900 مليون دولار إلى مليار دولار. وتراهن الحكومة المصرية ورجال الأعمال على زيادة الصادرات إلى السوق الأمريكي خاصة بعد توقيع اتفاقية الكويز بين مصر وأمريكا و(إسرائيل)[30] وفي عام 2006 كانت التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ما نسبته 35٪ من حجم تجارة مصر الخارجية[31]، وفي عام 2007 أشار السفير الأمريكي في القاهرة فرانسيس ريتشاردوني إلى أن حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر قد بلغت ألان (6) مليار دولار لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية بذلك اكبر مستثمر في مصر بعد بريطانيا، كما أكد السفير أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد نمى من (1) مليار دولار قبل بضعة سنوات إلى (5) مليار دولار في الوقت الحالي[32].

وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية في ميدان الاستثمار والتبادل التجاري لم تتأثر كثيراً بالتوتر الذي شهدته العلاقات السياسية، إلا أن أثار هذا التوتر ظهرت واضحة وجلية فيما يخص قضية المساعدات الأمريكية لمصر. حيث أن الإدارة الأمريكية حاولت استغلال هذه المساعدات واستخدامها كأداة ضغط على الحكومة المصرية من اجل دفعها إلى تبني ما يسمى بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، لذلك نرى ظهور ارتباط وثيق– لأول مرة في تاريخ العلاقات المصرية– الأمريكية– بين مشاريع الإصلاح وبين قضية المساعدات. وقد ظهر هذا الارتباط بشكل واضح في قضية سعد الدين إبراهيم الذي– وكما ذكرنا– تسببت قضيته في حصول نوع من التوتر في العلاقات المصرية – الأمريكية مما دفع الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى استثناء مصر من المساعدة المالية الإضافية التي طلبها من الكونغرس في شهر آب / أغسطس 2002 لمساعدة (إسرائيل) والأردن، بل وشدد الرئيس بوش على أن أية مساعدة إضافية مرهونة بإعادة النظر بقضية سعد الدين إبراهيم[33]. أما في

عام 2003 فقد كانت الصورة على النقيض من ذلك حيث كانت مصر في هذا العام ثاني اكبر متلقي للمساعدات الأمريكية[34]، والسبب في ذلك يعود إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من نتائج كان أبرزها انصياع العديد من الدول العربية ومنها مصر للمطالب الأمريكية حول الإصلاح مما أدى إلى تحسن العلاقات بين الجانبين الأمر الذي انعكس بشكل واضح على حجم المساعدات الأمريكية لمصر. إلا أن هذا التحسن – وكما ذكرنا سابقاً – لم يكن حقيقياً، لذلك ما إن ظهرت دلائل التعثر والفشل الأمريكي في العراق حتى عاد التوتر ليسم العلاقات بين القاهرة وواشنطن، ولينعكس هذا التوتر بشكل أو بأخر على قضية المساعدات. فمع تراجع الحكومة المصرية عن التزاماتها ووعودها بشان الإصلاح والتي أطلقتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ازدادت حدة الانتقادات الأمريكية للقاهرة سواء من قبل إدارة الرئيس بوش أو من قبل أعضاء الكونغرس أو الإعلام الأمريكي. حيث بدأت العديد من الأصوات تطالب الإدارة الأمريكية بالتعامل مع القاهرة بطريقة أكثر حزماً، واستخدام كافة وسائل الضغط ضدها من اجل إجبارها على السير في طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي وخاصة بعد ظهور عدد من الحالات التي تؤكد عدم جدية النظام المصري في موضوع الإصلاح مثل قضية المعارض المصري أيمن نور، وما شاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية من تجاوزات وصلت إلى حد استخدام العنف والتهديد، فضلاً عن تقييد حرية الصحافة، وقمع المظاهرات بالقوة.

إن كل هذه العوامل مجتمعة– ضغط الإعلام والكونغرس الأمريكي على إدارة بوش، تراجع القاهرة عن التزاماتها بشأن الإصلاح، الورطة الأمريكية في العراق– كان لا بد أن تدفع إدارة الرئيس بوش إلى الضغط على الحكومة المصرية من اجل تبني المفهوم الأمريكي للإصلاح. وبما أن قضية المساعدات الاقتصادية تعتبر الآلية الأفضل التي تستطيع واشنطن من خلالها ممارسة الضغط على القاهرة، لذلك نرى أن الكونغرس ومع نهاية عام 2007 قد اتخذ قراراً بتعليق (100) مليون دولار من المساعدات الأمريكية للقاهرة[34] إلى أن تستجيب الحكومة المصرية لعدد من المطالب الأمريكية أبرزها مطلب الإصلاح السياسي والاقتصادي[35]. وفضلاً عن هذا التعليق لجزء من المساعدات فان الإدارة الأمريكية لازالت

لحد ألان ترفض توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع القاهرة على الرغم من مرور حوالي سبع سنوات على بدء المحادثات بين الجانبين بشأنها، وذلك بسبب سجل مصر في مجال حقوق الإنسان[36].

المستوى العسكري

أما فيما يخص المستوى العسكري للعلاقات المصرية – الأمريكية فانه لم يتأثر بالتوتر الذي اتسمت به العلاقات السياسية بين الجانبين، فقد أدانت مصر هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وأعلنت عن استعدادها للتعاون في مكافحة ما يسمى بـ (الإرهاب)[37]. وبالفعل فقد تعاونت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المعلومات الأمنية والاستخباراتية، وخلال الغزو الأمريكي لأفغانستان منحت مصر تصاريح لمرور العشرات من السفن الحربية الأمريكية في قناة السويس، وسمحت لآلاف من الطلعات الجوية الأمريكية باستخدام الأجواء المصرية، كما بذلت مصر جهود أمنية مكثفة لتوفير الأمن لعناصر القوات الأمريكية إثناء عبورها قناة السويس[38]. وتشير إحدى الدراسات التي أعدها مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي U.S. Government Accountability Office، وهو مؤسسة تابعة للكونجرس الأمريكي إلى أن مصر خلال الفترة 2001- 2005 سمحت (36553) مرة بعبور طائرات عسكرية أمريكية الأجواء المصرية، كما منحت مصر تصريحات على وجه السرعة لـ(861) بارجة حربية أمريكية لعبور قناة السويس خلال نفس الفترة، وقامت بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لعبور تلك البوارج. كما تشارك مصر بفاعلية في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم ففي عام 2004 قامت مصر بنشر حوالي 800 جندي وعسكري من قواتها في منطقة دارفور غربي السودان[39]، كذلك تساهم مصر في عمليات حفظ السلام في كل من الصومال والبوسنة وتيمور الشرقية[40]، كما أقامت مصر مستشفى عسكريا وأرسلت أطباء إلى قاعدة باجرام العسكرية في أفغانستان بين عامي 2003 و2005 حيث تلقى حوالي أكثر من 100 ألف مصاب الرعاية الصحية[41]. كما تشترك مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية في مناورات النجم الساطع التي حققت عام 2001 نجاحاً كبيراً في التعاون والتدريب، وقد انضمت إليها كل من فرنسا، بريطانيا، ايطاليا،

ألمانيا، اليونان، الكويت، الأردن والإمارات، لتصبح من اكبر المناورات العسكرية في العالم بمشاركة أكثر من سبعين ألف جندي[42].

إن هذه المعلومات والأرقام تبين بشكلٍ جلي مدى الأهمية التي تتمتع بها مصر من الناحية العسكرية كشريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأهمية التي أشار إليها ريتشارد ميليس (Richard Miles) نائب مدير وكالة التعاون والأمن والدفاع الأمريكية عندما قال (إن مصر شريك استراتيجي لأمريكا في الشرق الأوسط وهي توفر مصدر قوة فريد لتلك الشراكة فهي تمتلك موارد بشرية هائلة، كما إن لها موقع جيواستراتيجي فريد، وتتحكم في واحد من أهم الممرات المائية العالمية.... وعندما تهب العواصف السياسية وتتعالى أمواجها المتلاطمة فان العلاقات العسكرية المصرية– الأمريكية تكون بمثابة صمام الأمان الذي يحافظ على الأمن والاستقرار)[43]. ونظراً لهذه الأهمية العسكرية التي تتمتع بها مصر قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1979 بشمولها ضمن برنامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي والذي يهدف إلى تقديم مساعدات عسكرية لحلفاء الولايات المتحدة حيث تقدم واشنطن سنوياً لمصر ما يقارب (1,3) مليار دولار سنوياً كمساعدات عسكرية، وخلال الفترة بين 1999- 2005 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لمصر حوالي (7,3) مليار دولار، وتمثل المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر حوالي 25٪ من مجموع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى مختلف الدول ضمن هذا البرنامج[44]. كذلك يحرص الجانبان على تقوية علاقاتهما العسكرية من خلال اللقاءات والزيارات المتبادلة ففي شهر أيلول/ سبتمبر العام 2004 استقبل الرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية قائد القيادة الوسطى جون أبي زيد[45]، وفي حزيران/ يونيو من العام 2006 استقبل المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع المصري ريتشارد مايرز (Richard Myers) رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية لتبادل وجهات النظر بشأن تطورات الوضع في الشرق الأوسط، والتغييرات التي طرأت علي المنطقة وعلى الساحة الدولية وتطرق اللقاء إلى إعادة القيام بالتدريبات المشتركة بين البلدين المعروفة باسم (النجم الساطع) والمقرر عقدها في أيلول/سبتمبر 2006، والتي كانت تجري كل سنتين وتوقفت عقب الغزو الأمريكي

للعراق[46]. وفي شهر نيسان/ابريل من العام 2007 قام وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس (Robert Gates) بزيارة القاهرة والتقى مع الرئيس المصري حسني مبارك وعدد من المسؤولين العسكريين المصريين، وقد صرح غيتس خلال الزيارة قائلاً (لطالما اعتبرت أن مصر من أهم الشركاء لأمريكا ولا غنى عنه....) كما أكد على قوة وأهمية العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية[47]. وفي العام ذاته قام الرئيس حسني مبارك بمنح الجنرال جون أبي زيد قائد القيادة المركزية الأمريكية وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى تقديراً لجهوده في تطوير العلاقات العسكرية المصرية– الأمريكية[48].

وعلى أية حال فعلى الرغم من قوة ومتانة العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تخل من بعض نقاط الاختلاف حول عدد من القضايا، ويأتي الغزو الأمريكي للعراق في مقدمة هذه القضايا حيث أن مصر عارضت وبشكل صريح هذا الغزو وقد حذر الرئيس المصري حسني مبارك خلال زيارته لواشنطن عام 2002 نظيره الأمريكي جورج بوش من أن غزو العراق قد يؤدي إلى حدوث فوضى في المنطقة[49]. وفي العام 2002 أثيرت بين الجانبين مشكلة بشأن التعاون المصري مع كوريا لشمالية في مجال الصورايخ وخطط مصر لشراء 50 محركاً صاروخياً من طراز "نودونج" الذي يصل مداه إلى 1300 كيلو متر[50]، وعندما تأزمت العلاقات بين القاهرة وواشنطن بسبب الخلاف حول قضايا الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان شنت الصحف الأمريكية حملة إعلامية معادية للنظام المصري واتهمت القاهرة بأنها سعت لإجراء تجارب نووية تمهيدا لحيازة أسلحة نووية، وشنت المخابرات المركزية حملة أخرى مفادها أن مصر ساعدت العراق خلال حقبة الثمانينات وفي عهد الرئيس المخلوع صدام حسين لإنتاج أسلحة كيماوية. وقال تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية والذي نشرته صحف أمريكية أن صدام دفع لمصر 12 مليون دولار مقابل دعمها له في إنتاج وتخزين الأسلحة الكيمياوية[51]. وعلى الرغم من هذه الاختلافات– والتي لم ترق إلى مستوى الخلافات– بقيت العلاقات العسكرية المصرية – الأمريكية قوية ومتينة، وعندما اهتزت المستويات الأخرى للعلاقة –السياسية والاقتصادية– وشابها نوع من التوتر بقي المستوى العسكري هو الأساس المتين وصمام الأمان للعلاقات بين القاهرة وواشنطن.

الخاتمة

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

1- إن الأسس والقواعد القديمة التي كانت تجعل من العلاقات المصرية – الأمريكية علاقات جيدة، بل وترتقي إلى مستوى التحالف في عقد التسعينيات– كدعم ومساندة عملية السلام، والاستخدام الآمن لقناة السويس، ومجاراة المشاريع الأمريكية في المنطقة – قد تغيرت بعد إحداث سبتمبر 2001 وحلت محلها أسس وقواعد جديدة تتمثل في الأخذ بمشاريع واشنطن (الإصلاحية)، ومكافحة ما يسمى بـ(الإرهاب).

2- وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى توتر العلاقات المصرية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ونقصد به ما طرحته الإدارة الأمريكية من مشاريع (إصلاحية) سياسية واقتصادية تؤدي في حال تطبيقها إلى زعزعة أسس التركيبة السياسية للأنظمة الحاكمة في العديد من الدول العربية ومنها مصر.

3- إن الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله في التاسع من نيسان 2003، ومن ثم تعثر وفشل المشروع الأمريكي فيه كان أيضا من الأسباب التي أدت خلق توتر واضح في العلاقات بين القاهرة وواشنطن.

4- لقد ثبت بما لايقبل الشك أن المستوى الاقتصادي للعلاقات المصرية – الأمريكية– وبخاصة فيما يتعلق بقضية المساعدات – هو المرآة الصادقة التي ينعكس فيها أي توتر يصيب تلك العلاقات في مستواها السياسي.

5- إن العلاقات العسكرية بين البلدين قوية ومتينة جدا ، وبعيدة كل البعد عن التأثر بالتوترات أو الخلافات التي قد تصيب مستويات العلاقة الأخرى . ويمكن تفسير ذلك في ضوء أولويات الولايات المتحدة الأمريكية ومطالبها الملحة– خلال الفترة موضوع البحث– والتي يأتي في مقدمتها ما يسمى بـ (مكافحة الإرهاب).

6- إن الحكومة المصرية– شانها شان الكثير من الأنظمة العربية – غير مستعدة أن تماشي أو تلبي المطالب الأمريكية المتعلقة بقضية الإصلاح السياسي أو الاقتصادي حتى لو أدى

ذلك إلى توتر العلاقات مع واشنطن، لان مثل هذه المطالب تهدد وجودها وأسس بقائها واستمرارها في الصميم.

Egyptıon Amerıcan relatıon 2001 2007

Fares Turky Mahmoud

Assis. Lecturer/ Regional studies center Department of political & strategic studies Univercity of Mosul

Abstract

This paper is an attempt aiming at following up, discussing and analyzing the nature of relations between Egypt and U.S.A. after 11th September events 2001 and changes followed it. The paper also tackles the most significant fields related to dramatic events explaining the reasons behind these events.

The paper is divided into three parts, The first deals with the reflections of 11th September upon these relations politically, The second is talking about these relations economically, the third is talking about military dimension for these relation.

الهوامش والمصادر

(1) www.captichistory.org

(2) نوار محمد ربيع محمد نوري: العلاقات الأمريكية المصرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد (13)، السنة (3)، أيلول 2005، ص 30.

(3) للاستزادة راجع: السيد أمين شلبي: العلاقات المصرية – الأمريكية: ثلاثة عهود، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، كانون الثاني 2000، ص 106–108.

أيضاً: نوري: المصدر السابق.

(4) لمزيد من الاطلاع راجع: سلوى شمراوي جمعة: الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات، ط1، ترجمة: عطا عبدالوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: 1988).

(5) فارس تركي محمود: السياسة الخارجية المصرية 1981–1990، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة (3)، العدد (6)، كانون الثاني 2007، ص 258–262.

(6) www.csmonitor.com

(7) www.swissinfo.org

(8) www.hrw.org

(9) www. Taqrir. Orq

(10) www.wordnetdaily.com

(11) Ibid

(12) www.ikhwanonline.com

(13) www.akhbarelyom.org.eg

(14) www.whitehouse.org

(15) www.alarabonline.org

(16) www.alquds.com

(17) www.alasr.ws

(18) www.almesryoon.com

(19) www.alquds.com

(20) www.alasr.ws

(21) http://weekly.ahram.org.eg

(22) www.arabic.xinhaunet.com
(23) www.aljeeran.net
(24) احمد خليل الضبع: التعاون الاقتصادي: واقعه وآفاقه ومستقبله، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، ص 155.
(25) المصدر نفسه: ص 156.
(26) نوري: المصدر السابق، ص 40– 41
(27) www.akhbarelyom.org.eg
(28) www.alwafd.org
(29) www.arabmail.de
(30) www.alquds.com
(31) www.alahaly.com
(32) http://weekly.ahram.org.eg
(33) www.wordnetdaily.com
(34) www.arabic.xinhaunet.com
(35) www.aljeeran.net
(36) http://weekly.ahram.org.eg
(37) موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (273)، تشرين الثاني 2001، ص 173.
(38) www.swissinfo.org
(39) http:// imbh.net/suwar
(40) www.swissinfo.org
(41) http:// imbh.net/suwar
(42) www.swissinfo.org
(43) www.swissinfo.org
(44) http:// imbh.net/suwar
(45) موجز يوميات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (309)، تشرين الثاني 2004، ص210.
(46) www.alquds.com
(47) www.defenslink.mil
(48) www.omraneya.net
(49) http://arabic.peopledaily.com.cn
(50) www.aljeeran.net
(51) www.alquds.com